

التمرد في تشاد معركة محلية بأبعاد دولية

نجامينا - لم يحسم الجيش التشادي حربه ضد متمرد "جبهة الوفاق" و"التناوب" رغم انتصاره الكاسح في معركة ولاية كانم، كما لم يتمكن المتمردون من دخول العاصمة نجامينا حتى بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي.

واستأنف الجانبان جولة جديدة من القتال في كانم، عقب توقف الاشتباكات لإيام معدودة، بعد الإعلان عن مقتل الرئيس ديبي في 20 أبريل الماضي ودفنه في 23 من ذات الشهر.

وبينما قبل المتمردون وساطة لرئيسي النيجر محمد بازوم وموريتانيا محمد ولد الغزواني، رفض ذلك المجلس العسكري بقيادة محمد ديبي، الذي استلم الحكم عقب وفاة والده.

وفي 29 أبريل، أعلن المتمردون في بيان سيطرتهم على بلدة "نوكو" شمال غرب مدينة ساو، مركز ولاية كانم (300 كلم شمال نجامينا)، وإسقاط مضاداتهم الجوية مروحية عسكرية.

ورفع هذا الانتصار من معنويات المتمردين قليلا بعد هزيمتهم في معركة أخرى شمالي كانم في 17 أبريل، خسروا فيها 300 قتيل و150 أسيرا، أو ما يعادل 50 في المئة من قدراتهم، بحسب صحيفة "لوبينيون" الفرنسية، ليلبلغ إجمالي الأسرى 246.

غير أن المعركة لم تتوقف عند هذا الحد، حيث أعلن الجيش الحكومي في 30 أبريل سده هجوما على نوكو التي تبعد نحو 20 كلم عن مكان مقتل الرئيس ديبي.

وزعم المجلس العسكري أن قواته قتلت المئات من المتمردين وأسرت 60 آخرين، فيما قتل 6 جنود وأصيب 22 آخرين.

ولم يصدر أي بيان جديد عن المتمردين يؤكد أي بنفي صحة هذه الأرقام، لكن في آخر بيان لـ "جبهة الوفاق والتناوب"، انتقدت فيه استخدام الجيش الحكومي للطيران بكثافة بدل مواجهتهم على الأرض.

وهذه ثاني هزيمة كبيرة للمتمردين بقيادة محمد مهدي علي، زعيم الجبهة التي تقود تحالف من عدة حركات متمردة بينها قوى المقاومة الوطنية، كما انضم إليها 100 مقاتل من قبائل التبو الليبية مع 100 عربة مسلحة، بحسب وسائل إعلام فرنسية. ويحذر المتمردون من قبائل "القرعان"، إحدى بطون قبائل "التبو" المنتشرة في جنوب ليبيا وأيضا في الشمال الشرقي للنيجر، وهذه المناطق تمثل الحاضنة القبلية لمتحمري تشاد.

كما تشبته باريس وواشنطن بدور يمكن أن تكون شركة فاغنر الروسية تلعبه في دعم المتمردين التشاديين.

ونقلت صحيفة "لوبينيون" عن دبلوماسي فرنسي، لم تسمه قوله "إن البيان الأول للإنجليزية (الرئاسة الفرنسية) حول الحفاظ على وحدة أراضي تشاد،

الانسحاب الأميركي من أفغانستان يفتح الباب أمام تصنيف باكستان دولة راعية للإرهاب

مايكل روبين: على باكستان أن تستعد من الآن

للاضمام إلى ناد يضم معها إيران وسوريا وكوريا الشمالية



القوات الأميركية تستعد لمغادرة أفغانستان

جو بايدن. وفي ظل مواصلة الرئيس بايدن سياسة سلفه دونالد ترامب، بشأن الانسحاب الأحادي للقوات من أفغانستان، ستصبح الولايات المتحدة في القريب العاجل دون حاجة إلى باكستان، ولن يلجأ البيت الأبيض أو الكونغرس إلى غض الطرف عن مصادر التوتر في العلاقات مع إسلام آباد، وهي في المقام الأول رعاية الإرهاب من قبل الاستخبارات الباكستانية.

ويرى الباحث روبين أن هذا من شأنه أن يدفع سريعا الجهود داخل الكونغرس إلى ممارسة الضغط على الخارجية الأميركية من أجل تصنيف باكستان "دولة راعية للإرهاب".

وقد يرفض الدبلوماسيون واللوبى المؤيد لباكستان في الخارجية الأميركية الفكرة، ولكن هناك مزيج من الإحساس بالنصر في باكستان بسبب انسحاب القوات الأميركية المقرر من أفغانستان، وقد تركت جماعة طالبان أعمالا عدوانية عقب ذلك، وهو ما من شأنه أن يثير الرأي العام وأن يدفع السياسة الأميركية إلى تحرك رمزي.

ويقول روبين إنه يتعين على باكستان أن تستعد من الآن للانضمام إلى ناد يضم معها إيران وسوريا وكوريا الشمالية.

أو الأوراق، بل سنجوع، لكن ستكون لدينا القبلة الخاصة بنا. ليس أماننا بديل". وجاءت خسارة باكستان لبنغلاديش في عام 1971 تعزز عزم بوتو، الذي أطلق "المشروع 706" في العشرين من يناير 1972، لتصنيع قبلة "ذرية".

وسعت إدارة الرئيس الأميركي الراحل جيرالد فورد في هدوء إلى إجبار باكستان على وقف برنامجها النووي، ولكن دون جدوى. وأسفر تشديد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر على منع الانتشار النووي عن خروج الخلاف الدبلوماسي إلى العلن. وتحرك الكونغرس الأميركي سريعا من أجل حظر المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن باكستان، وتغيرت الأمور تماما عقب الغزو السوفييتي لأفغانستان.

وبالمثل، بعد إجراء باكستان تجارب نووية في العام 1998، فرضت إدارة الرئيس بيل كلينتون عقوبات بموجب بنود "تعديل جين". وتم إلغاء هذه العقوبات فقط عندما احتاجت أميركا لباكستان في الحرب على الإرهاب في العام 2001.

ويرى روبين أن القضية بالنسبة إلى باكستان الآن، هي ما إذا كانت الأمور ستسير على نفس المنوال في عهد الرئيس

عندما فشل ترومان في كسب تأييد الهند لجهوده في إقامة تكتل مناوئ للشيوعية، حولت واشنطن انتباهها إلى باكستان.

ووصل الأمر إلى أزمة في العام 1965، عندما طلبت باكستان من الولايات المتحدة دعمها ضد الهند في الحرب، وادعت إسلام آباد "ذيفا" أن نيودلهي هي التي بدأت العدوان.

ورفضت واشنطن، التي كانت آنذاك غارقة في فيتنام. واستمرت نفس الديناميكية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي.

ولكن في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، جعلت واشنطن من الحرب على الإرهاب أولويتها القصوى. ولعبت باكستان دورا في ذلك، ولكن انصب اهتمامها الأكبر على الخوف من أن تصبح أفغانستان مركزا للإثنية القومية.

وفي ما يتعلق بالبرنامج النووي الباكستاني، الذي بدأت إسلام آباد في عام 1955، وبعد عقد من هذا التاريخ، قامت بتشغيل أول مفاعل نووي لديها بمساعدة الولايات المتحدة. واعترفت مسؤولو باكستان بالفعل بإنتاج سلاح نووي. وفي عام 1965 أعلن وزير خارجية باكستان آنذاك نو الفقار علي بوتو "إذا صنعت الهند القبلة النووية، فسوف ناكل العشب

كثيرا ما اتهمت الولايات المتحدة حليفها في مكافحة الإرهاب باكستان بتوفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية لكنها كانت في نفس الوقت تغض الطرف عن مثل هذه الممارسات مدفوعة بحسابات جيواستراتيجية. لكن انسحاب واشنطن من أفغانستان بحلول سبتمبر القادم، قد يقلب المعادلة باتجاه فرض عقوبات على إسلام آباد بدل التغافل عن سلوكياتها.

واشنطن - تشكو باكستان في الكثير من الأحيان من أن الولايات المتحدة دولة صديقة فقط إذا كانت هذه الصداقة تحقق لها نفعاً. فالسؤولون الأميركيون يتسمون بالكرم وحتى الجمالة، عندما تحتاج واشنطن إلى مساعدة من إسلام آباد، ولكن في اللحظة التي لم تعد فيها الولايات المتحدة في حاجة إلى ذلك، من الممكن أن تسلك نهجا عقابيا تجاه باكستان.

ويرى مايكل روبين الباحث المقيم بمعهد "أميركان إنتربرايز" أن هذا الانتقاد صحيح، فقد كانت باكستان على مدار فترة طويلة الاختيار الثاني للولايات المتحدة. ويقول روبين إنه في أعقاب تقسيم الهند وتأسيس دولة باكستان في عام 1947، أراد صناع السياسة في أميركا التحالف مع الجانبين لإقامة درع في مواجهة الشيوعية.

في اللحظة التي لم تعد فيها الولايات المتحدة في حاجة إلى إسلام آباد من الممكن أن تسلك نهجا عقابيا تجاهها

ولكن منذ التقسيم، خاضت باكستان والهند حربا ضارية أسفرت عن مقتل الألاف ونزوح الكثيرين ولا يزال النزاع بينهما حول كشمير يستعر. ولطالما ادعى الرئيس الأميركي الراحل هاري ترومان الحادية، رغم أن باكستان تعتقد أنه كان يميل ناحية الهند. ولكن

مرشحة يمثلان التنوع في بريطانيا يتنافسان على رئاسة بلدية لندن

انتخابات محلية وسط جدل بشأن العنصرية

في أعقاب احتجاجات "حياة السود تهم" بأن المملكة المتحدة ليست مجتمع "ما بعد العنصرية"، لكن القضايا المتعلقة بالعرق والعنصرية أصبحت أقل أهمية نظرا لأن التحصيل التعليمي للاليات العرقية قد خلق المزيد من الفرص للجميع.

ورسمت دراسة مسحية نشرت يوليو الماضي صورة قاتمة عن التمييز العنصري في المملكة المتحدة. وشنت الدراسة إن ثلثي البريطانيين يعتقدون بوجود "برجة" أو "وضع متفاقم" من العنصرية داخل المجتمع البريطاني، لكن المشاركين السود في الدراسة كانوا أكثر توصيفا من البيض عندما قالوا إن العنصرية مستشرية في بريطانيا.

وعندما سئلوا عن تجاربهم الخاصة قالت نسبة من المشاركين السود والآسيويين وبقية الأقليات إنهم عانوا من انتهاكات عنصرية - لفظية وجسدية، في وقت عانى فيه الكثيرون من هجمات مستمرة.

وقال سوندر كاتولا مسؤول مركز "بريتش فيوتشر" والخبير بالعنصرية بالمجتمع البريطاني إن الأمور تحسنت ولكن الناس يريدون رؤية تحولات أسرع. ويعبر خان عن "تفاؤل" بالمستقبل لأن "هناك جيلا جديدا من السياسيين المؤهولين حقا الذين باتون من مختلف الأوساط سيسرعون عملية التقدم".

ستيفن فيلدينغ، حيث أن حزبي العمال والمحافظين مازالا يedan غالبية كبرى من البيض ويكافحان من أجل تسوية قضايا العنصرية ومعاداة الإسلام ومعاداة السامية في صفوفهما. ويعبر فيلدينغ عن رايه بشكل خاص على شبكات التواصل الاجتماعي.

الانتخابات تأتي في خضم نقاش حول العنصرية في بلد تبقى فيه السياسة حكرا على نخبة من خريجي كامبريدج وأكسفورد

ويرى ديبيش آناند رئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة ويستمنستر أن هذا التقدم يبقى "على السطح" فقط لأن الخطاب السياسي يظل موجها بشكل كبير نحو البيض في بريطانيا. مع اتخاذ الحكومة موقفا يمينيا وقوميا متشددا. ورغم مراجعة الذات حول قضايا العنصرية، أيدت الحكومة تقريرا مثيرا للجدل يدحض الطابع العنصري المؤسسي للبلد ويدافع عن أبطال قوميين مثل ونستون تشرشل تم التشكيك بهم في سياق حركة "حياة السود تهم". وأفاد تقرير طلبت الحكومة البريطانية إعداده

لكن بابلي ليس بعيدا عن الجدل حيث يواجه انتقادات بسبب تصريحات أدلى بها قبل سنوات تشكلت في جوانب معينة من التعددية الثقافية أو تعتبر رجعية عن المرأة.

وبعض النظر عن أصل المرشحين والانقسامات الحزبية، تلعب "شخصيتهم" دورا أيضا وفقا لما قال الخبير السياسي سيمون أشيروود من جامعة ساري مستذكرا حالة جونسون. ويقول بابلي "لدي تجربة فريدة بفضل مسيرتي، لكنها ليست الشيء الوحيد الذي يمكنني تقديمه".

وهذا العامل الاجتماعي السابق الذي ربه والدته، كان مستشارا خاصا لرئيس الوزراء الأسبق ديفيد كامبيرون ويريد أن يمنح لندن "انطلاقة جديدة" مع المزيد من الوظائف والمسكن.

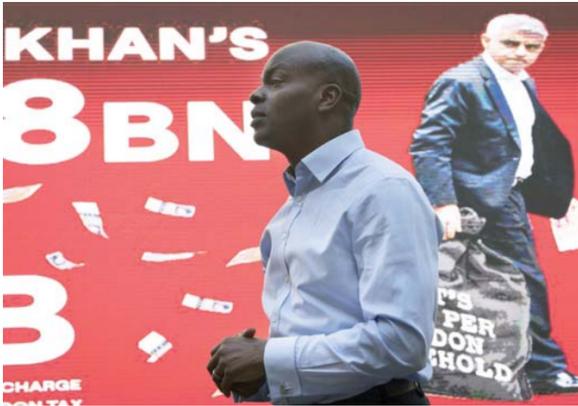
ووعد أيضا بتشديد الأمن في مواجهة أفة جرائم الطعن التي يتهم خان بأنه قتل في القضاء عليها. وبالنسبة إلى الخبراء، فإن الوضع في لندن يشهد على التقدم الذي تحقق في السنوات الأخيرة في مجال التعددية في السياسة رغم أن هامش التحسين مازال كبيرا، فيما يتحدر عدة وزراء محافظين من أقبليات عرقية مثل وزير الداخلية أو المالية.

لكن السؤال يطرح نفسه لمعرفة "إلى أي حد ينم الأمر عن صدق"، كما يؤكد

أوروبا، "قائلا "من المهم أن يشعر الناس بانهم ممثلون".

وفي العام 2016، هزم خان المرشح الثري زاك غولسميث المتحدر من النخبة البريطانية والذي لم تؤد حملته التي انطوت على تلميحات مناهضة للإسلام، إلى إقناع الناخبين.

ويقول ستيفن فيلدينغ أستاذ التاريخ السياسي في جامعة توتنغهام "لذلك ليس من المستغرب أن المحافظين قرروا اختيار مرشح من أقلية عرقية" ليقدموا أنفسهم على أنهم "حزب ليبرالي شامل".



صديق خان في مواجهة خصم غير تقليدي

نخبة من خريجي جامعتي كامبريدج وأكسفورد. وقال خان وهو ابن سائق حافلة باكستاني أصبح أول عمدة مسلم في مدينة عاصمة غربية كبيرة لبوريس جونسون "في عام 2016، اختارتني المدينة رئيسا للبلدية، لتظهر بذلك مدى تقدمها".

ويحلم بابلي بأن يصبح "أول رئيس بلدية أسود للندن"، وهو منصب له حضور قوي على المستوى الوطني، و"أول سياسي أسود بهذه المكانة في

لندن - أحدهما من أصول باكستانية والأخر يتحدر من جامايكا، يشكل المرشحان الرئيسيان لنصب عمدة لندن رمزا للتنوع واستثناء في الخارطة السياسية في بريطانيا وهي في أوج فترة تأمل حول موضوع العنصرية. ويعتبر العمالي صادق خان (50 عاما) المرشح لولاية جديدة خلال الانتخابات البلدية المقررة الخميس الأوفر حظا بالفوز في مواجهة منافسه المحافظ الذي يصغره بسنة شون بابلي الذي نشأ مثله في كنف عائلة متواضعة في العاصمة التي تعد تسعة ملايين نسمة. والانتخابات التي أرجئت بسبب الوباء ستنتج أيضا لحوالي 48 مليون ناخب في إنجلترا تجديد حوالي خمسة آلاف من ممثلهم في 143 مجلسا محليا وللاسكتلنديين انتخاب برلمان محلي جديد، في تصويت حاسم على خلفية الطموحات بالاستقلال.

وتعد هذه المنافسة استثنائية في اقتراع غالبية المرشحين البارزين فيه من البيض، ولكنها تعزى إلى الطابع العالمي الخاص بالمدنية حيث يقول خان 45 في المئة فقط من سكانها إنهم "بريطانيون بيض" بحسب إحصاء أجري عام 2011. وتأتي في وقت أعادت فيه حركة "حياة السود تهم" إحياء النقاش حول العنصرية والاستعمار في بلد تبقى فيه السياسة في كثير من الأحيان حكرا على